Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

ISSN: 2335-1748
EISSN: 2588-235X

المجلد08/ العـدد13 جوان(2020) ص ص 292-309

تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق بطريقة الطلب على العملة

Estimate the size of the hidden economy in Iraq using currency demand approach

زهراء صالح

Zahraa salih

كلية الحدباء الجامعة(العراق) zahraasaleh11@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/16 تاريخ القبول: 2020/06/28 تاريخ النشر: 2020/06/30

الملخص :

هدف البحث الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق باستخدام طريقة الطلب على العملة للفترة من (2016- 2004) وذلك من خلال دراسة علاقة المتغيرات التي تؤثر في نسبة النقود المتداولة الى عرض النقد بالمعنى الواسع ،وقد اظهرت نتائج التقدير الى تفاوت قيمة الاقتصاد الخفي العراقي خلال فترة البحث وقد بلغت اعلى قيمة للاقتصاد الخفي في عام 2004 بنسبة 25% من الاقتصاد الرسمي.

الكلمات المفتاحية: *اقتصاد الخفي، اقتصاد الرسمي ، الطلب على النقد، عرض النقد، العراق*

تصنيف JEL: E22،M29

Abstract :

The research aims to estimate the size of the hidden economy in Iraq using the demand method of the currency for the period (2004-2016) by studying the relationship of variables that affect the ratio of money in circulation to the money supply in a broad sense, and the results of the research have shown the uneven value of the hidden economy in Iraq During the research period, the highest value of the hidden economy in 2004 was 25% of the formal economy.

Key words: hidden economy, formal economy, money demande, money supply, Iraq

JEL classification codes: M29، E22

المؤلف المرسل،زهراء صالح الإيميل المهني: zahraa.sa@hcu.edu.iq

1. مقدمة.

تعددت تسميات هذه الظاهرة منها اقتصاد الظل و الاقتصاد الموازي ، والاقتصاد غير الرسمي وما الى ذلك. وحيث ان نشاط الاقتصاد الخفي هو حقيقة موجودة في جميع أنحاء العالم ، وهناك دلائل قوية على أنه في تزايد. تحاول معظم المجتمعات السيطرة على هذه الأنشطة من خلال تدابير عقابية مختلفة ، و قد يكون من خلال إصلاح أنظمة الضرائب والضمان الاجتماعي التي يمكن أن تحسن ديناميكيات الاقتصاد الرسمي اذ ان جمع المعلومات حول النشاط الاقتصادي السري او الخفي أمر صعب (Frederick & Dominick,2000,78) . من ناحية اخرى فان ارتفاع مستوى اقتصاد الظل يؤدي الى تقليل الثقة في الحكومة وتراجع الاصلاحات في هذا الصدد ، فإن الحد من اقتصاد الظل هو جزء لا يتجزأ من استراتيجية الإصلاح (Igor & Serhi,2013,141).

1.1 مشكلة الدراسة

للاقتصاد الخفي اثاره السلبية على السياسة الاقتصادية اذ انه يدخل في جميع الانشطة بشكل واسع وبمختلف المجالات، وفي العراق يوجد عدد قليل من الدراسات التي تناولت الاقتصاد الخفي وكيفية قياسه واثاره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فكان لابد اولا من العمل على تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق ومن هنا يمكن طرح التساؤلات الاتية :

1. **ماهو حجم الاقتصاد الخفي في العراق ؟**
2. **ماهي العلاقة بين العبئ الضريبي والاقتصاد الخفي ؟**
3. **هل توجد علاقة معنوية بين البطالة والاقتصاد الخفي؟**
4. **ماهي العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي والاقتصاد الخفي؟**
5. **هل توجد علاقة بين الناتج القومي الاجمالي والاقتصاد الخفي؟**
6. **ماهي العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي؟**

2.1 اهداف الدراسة

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

1. تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق.
2. ماهي العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي.

3.1 اهمية الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها كونها من اولى الدراسات العراقية التي قامت بتقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على العملة ، كما تسهم الدراسة من خلال النتائج والتوصيات الى لفت انتباه الاقتصاديين الى هذه الظاهرة وفتح المجال امامهم لمعالجتها من خلال تتبع حجم الظاهرة خلال فترة والدراسة وبعدها وتحديد العوامل الرئيسية المسببة والمؤثرة على رسم السياسة الاقتصادية

4.1 فرضيات الدراسة

يمكن طرح فرضية الدراسة كالاتي:

الفرضية الرئيسية :

الفرضية الاولى: لا توجد علاقة بين العبئ الضريبي والاقتصاد الخفي.

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة معنوية بين البطالة والاقتصاد الخفي.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي والاقتصاد الخفي.

الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة بين الناتج القومي الاجمالي والاقتصاد الخفي.

2. استعراض مرجعي للدراسات السابقة

1.2. الدراسات العربية

هناك الكثير من الدراسات المحلية والعربية والاجنبية التي تناولت موضوع الاقتصاد الخفي وقامت بتحليل اسبابه ومشكلاته واثرها على الاقتصاد الرسمي في مختلف دول العالم وحاولت ايجاد الحلول المناسبة واليات التعامل معه خصوصا في الدول التي تسعى للتحول من الاقتصاد المخطط او للتحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي او اقتصاد السوق وقد تباينت النتائج التي توصل اليها الباحثين في تقدير حجم الاقتصاد الخفي حسب اختلاف الاوضاع الاقتصادية ما بين الدول المتقدمة والنامية .

على صعيد دراسة الاقتصاد الخفي في العراق فكانت **دراسة (شيحان،2013) " اقتصاد الظل بين السببية والتحييد"** التي كشف فيها عن اسباب هذه الظاهرة وطرق تحييدها ومعالجتها وتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق من عام 1991-2011 وقد خلصت الى ان نسبة اقتصاد الظل الى الناتج المحلي الاجمالي اتسمت مابين الارتفاع والانخفاض وسجلت اعلى النسب في الاعوام 1992 -1993- 2003 واقل النسب سجلت في الاعوام 1996- 2006-2007

ومن الدراسات العربية **دراسة (النمروطي والاستاذ، 2016) " تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على العملة "** اذ هدفت الى تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على العملة في فلسطين للفترة (2000-2010) وتوصلت الدراسة الى نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الاجمالي بلغ 16.6 % وهي تعتبر نسبة ممتازة مقارنة بالدول العربية المجاورة. بينما هدفت دراسة (مرعي ،2018) الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين للفترة (2000-2016) والتعرف على اهم العوامل المؤثرة فيه والتي تدفع الافراد و المنشآت على حد سواء للقيام بأنشطة خفية وذلك في ظل فرضيات اعتمدتها الدراسة وهي علاقة كل من معدل البطالة، العبئ الضريبي متمثلا بنسبة الضريبة الى الناتج المحلي، النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي والعاملين في القطاع العام مع الاقتصاد الخفي وتوصلت الدراسة الى ان حجم البطالة ليس لها دور في ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي كما ان نسبة الاقتصاد الخفي كانت منخفضة في السنوات الاخيرة . في حين تناولت **دراسة (مسمش،2018) "حجم الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي"** وتوصلت الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين فعالية السياسة الاقتصادي والاقتصاد الموازي الى أن متغير سعر النفط ، كان ذا دلالة إحصائية

مرتفعة ، إلى جانب متغير سعر الصرف ، إضافة إلى متغير الكتلة النقدية ثم يأتي متغير الاستثمار الاجمالي إلى جانب متغير الضرائب المباشرة و غير المباشرة التي ارتبطت بالتهرب الضريبي ، وكانت ذات معنوية حسب النموذج المتبع ، والذي يؤثر على استقرار الاقتصاد الجزائري ، نتيجة ارتفاع حجم التهرب الضريبي ، هو بدوره يؤدي إلى وجود الاقتصاد الموازي و يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي من خلال الآثار التي يحدثها على المتغيرات الاقتصادية ، و على تحفيز الموارد نحو الاستخدامات التي تخدم عملية النمو الاقتصادي ، إضافة إلى أن كثيرا من عوائده لا يتم حقنها في دورة الدخل بل يتم تسريبها للخارج أو إعادة استخدامها في أنشطة موازية غير مشروعة ، بالتالي توضح نتائج هذه المعادلة أن المتغيرات المستقلة سوف تؤثر على المتغير التابع (الاقتصاد الخفي).

أ. دارسات اجنبية :قد قدم كل من ((Johanna & pieer,2012دراسة بعنوان " The not so dark side of trust: Does trust increase the size of the shadow Economy"

اذ وجد ان العلاقة بين الثقة في الحكومة و في الخدمة المدنية واقتصاد الظل في كل من الدول المتقدمة والنامية وجد ان البلدان التي تتمتع بثقة كبيرة تكون نسبة اقتصاد الظل صغيرة وعلى العكس منها في البلدان النامية وان للثقة دور كبير في عدم تهرب الافراد من دفع ضرائبهم. واكدت الدراسة على دور الثقة في تحديد النتائج الاقتصادية من خلال مدها إلى القطاع غير الرسمي. الأهم من ذلك كله ، أنه قدم نظرة ثاقبة حول الدور الذي تلعبه الثقة في هذا القطاع.

بينما تناول ((Axel & Friedrich ,2010في دراسته التي بعنوان " Corruption and the shadow" economy: an empirical analysis " ان العلاقة المزدوجة بين الفساد وحجم اقتصاد الظل اذ افترض أن اقتصاد الظل والفساد بديلان في البلدان المرتفعة الدخل وفي البلدان منخفضة الدخل توقع أن يكون اقتصاد الظل والفساد مكملين. ومن خلال النتائج التجريبية جاءت الفرضيات ضعيفة . اذ تظهر النتائج أنه لا توجد علاقة قوية بين الفساد واقتصاد الظل . وعند استخدام مؤشرات الفساد القائمة على التصورات عند استخدام مؤشر للفساد المقيس تظهر النتائج أن الفساد

وحجم اقتصاد الظل هما مكملان في البلدان ذات الدخل المنخفض ، في حين لا توجد علاقة قوية في البلدان ذات الدخل المرتفع.

3. مفهوم وطرق قياس الاقتصاد الخفي

1.3. مفهوم الاقتصاد الخفي.

توجد عدة تسميات للاقتصاد الخفي نذكر منها اقتصاد الظل والاقتصاد الموازي والغير رسمي والاقتصاد الاسود ..... والخ من التسميات . اذ يشير (جواد وعزيز،2012: 124) الى الاقتصاد الخفي بانه جميع الأنشطة المولدة لمدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفاءه تيربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وأما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة لمدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة لمنظام القانوني السائد في البلاد ، ووفقا لهذا التعريف فان أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تشمل الدخول المولدة بطرق شرعية ولكن لا يتم التصريح بها للإدارات الحكومية، وكذلك الأنشطة الاجرامية التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات والقمار والتهريب وغسيل الأموال وغيرها ، وأخيرا عمليات المقايضة التي تتم بدون استخدام النقود. ويتفق كل من (يحياوي،2016: 290) و (مغنية ،2018: 179) بان الاقتصاد الخفي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون مخفي وغير معلن من اجل لغرض تجنب الضرائب ،والقوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة في منظومتها المعيارية لسير الاقتصاد الوطني الذي لا يدخل ضمن حسابات الناتج الخام للبلد وينقسم الاقتصاد الموازي الى اقتصاد موازي شرعي واغير شرعي وكما موضوح في الشكل (1) كما يرى (مرعي،2018: 16) كافة الأنشطة الاقتصادية القانونية التي تساهم في الحسابات القومية لكنها لم تسجل فيه اما بهدف التهرب الضريبي او بهدف تجنب معايير العمل الرسمية .

يلاحظ انه تم وضع مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي على عكس الاقتصاد الرسمي ، بحيث يكون الاقتصاد غير الرسمي اما مرحلة متوسطة او عقبة ، او اداة ملحقة، اوبديلاً للنموذج السائد للتنمية الاقتصادية (Diego,2010,16).

الشكل (1) يوضح أنواع الاقتصاد الخفي

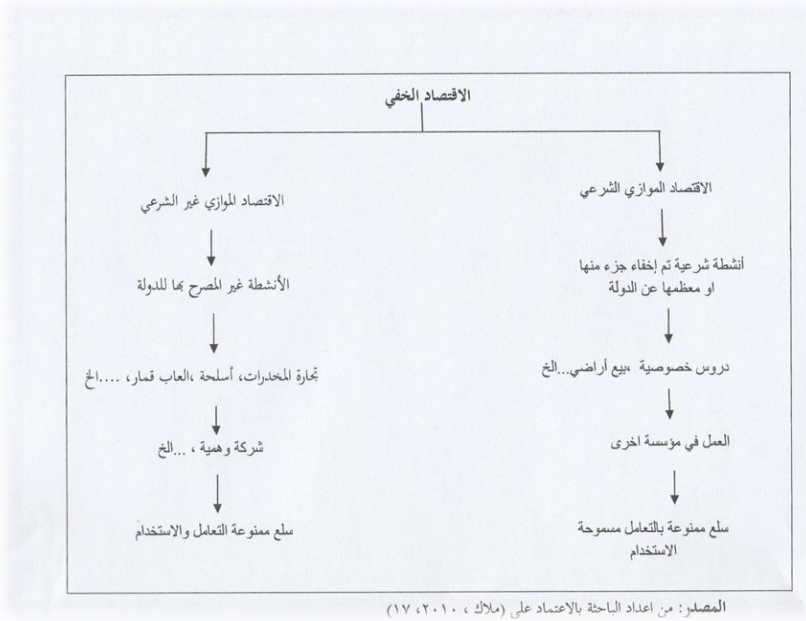

المصدر : الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على (ملاك، 2010، 17)

يتبين من الشكل اعلاه ان الانشطة الاقتصاد الخفي تحدث لأسباب مختلفة ولا يمكن التعامل معها على قدم المساواة الا ان هناك دائما قاسم مشترك وهو اليد الخفية للحكومة، البضائع غير القانونية مثل المخدرات والبغاء مخفية لان الحكومة قررت محاربتهم ، اذن فالحكومة هي التي ترسم الحدود بين السلع القانونية وغير القانونية (Abel & et,al,2017,38)

أ. طرق تقدير حجم الاقتصاد الخفي

توجد عدة طرق لقياس حجم الاقتصاد الخفي وفي بحثنا سيتم استعراض اشهر هذه الطرق منها:

اولا: طرق مباشرة: تركز على الدراسة الميدانية للاسر والمؤسسات وتشمل (عبد الكريم،2007 :37-38)

1. تضم الدراسة الميدانية للأسر مايلي:

أ. احصائيات حول اليد العاملة.

ب. احصائيات عن حجم التشغيل.

2. تضم الدراسة الميدانية للمؤسسات احصائيات عن مجمل العمليات التشغيلية التي تشمل انتاج السلع والخدمات موزعة حسب قطاع النشاط.
3. المراقبة الجبائية: اكمن اهمية المراقبة الجبائية بانها تستخدم لتقييم درجة الغش الجبائي وتستعمل نتائج هذه التحقيقات في تعديل عوامل حساب الانتاج وحساب الاستغلال كالانتاج الاجمالي والقيمة المضافة ... الخ

ثانيا: الطرق غير المباشرة:

إن التقديرات غير المباشرة تسمح بتقييم أهمية الأنشطة المخفية مستعملة بذلك المؤشرات النقدية، الضريبية أو المحاسبية. تختلف هذه المحاولات التقديرية حسب نوع الاقتصاد غير الرسمي ، فهناك من يركز على مفهوم الاقتصاد غير الشرعي (كالغش الضريبي، تبيض الأموال ،...الخ).(ملاك،2010: 47) ومن اهم النماذج المستخدمة هي:

1. نموذج المؤشرات والاسباب المتعددة ،(Multiple Indicators and Multiple Causes) MIMIC و ينتمي هذا النموذج إلى مجموعة نماذج التي تختبر العلاقة الإحصائية بين المتغيرات الخفية كالاقتصاد الموازي Structural) Equation Model SEM(,Fredrice,2005) . ال يكتب كما يلي: MIMIC

$$H = a1\ x1 + a2\ x2 + \ldots\ldots\ldots\ldots - an\ x\ n + E$$

حيث اعتمدت على أن أهم الأسباب التي تؤخذ بعين الاعتبار عندما يكون الاقتصاد الخفي متغير تابع هي :

H : الاقتصاد الخفي متغير تابع

X : مجموعة من المؤشرات الاقتصادية منها:

X1 النفقات العامة: تمثل المصاريف العامة للدولة

X2 معدل التضخم: وهو يمثل نتيجة عدم التوازن الملاحظ بين الكتلة النقدية وقيمة السلع والخدمات في السوق السلع والخدمات، ويؤثر مباشرة على القدرة الشرائية.

a : معاملات الارتباط المقدرة

اما عندما يكون الاقتصاد الخفي متغير مستقل فتكون المعادلة كما ياتي:

$$Y1 = s1 + B1H+\Sigma1$$

$$Y2 = s2 + B2H + \Sigma2$$

$$Y3 = s3 + B3H + \Sigma3$$

حيث ان

Y1 : المؤشرات الاقتصادية التابعة

S1, B1:عاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد .

Σ : حد الخطأ العشوائي .

2. احصائيات سوق العمل :ان التنظيم المفرط وتكاليف العمالة في سوق العمل الرسمي هي القوى المحركة للاقتصاد الخفي لها تأثير كبير على التكاليف التي تتحملها جهات العمل كتخفيض ساعات العمل وحوافز العاملين ، كما أن ارتفاع تكلفة العمل الكلية تمثل سببا مهم لارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد الرسمي كما سيمثل سببًا لزيادة نسبة الاقتصاد الخفي (Frederick & Domink ,2000,87)
3. طريقة استهلاك الطاقة: معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء أو المياه ثم اعتماد مؤشر التشغيل النظامي وتعد هذه الطريقة أسهل الطرق وأكثرها ملائمة مع الدول

النامية حيث يمكن حصرها ومن خلالها نستطيع الوصول إلى تقدير حجم هذا القطاع غير الرسمي. (المأمون ،2015: 533)

4. طريقة الطلب عل العملة: اعتمد هذه الطريقة (Gotman,1977) لتقدير حجم الاقتصاد الخفي واستند على أربعة افتراضات رئيسية (Frederick & andraes,2016,16)

(أ) الضرائب المرتفعة واللوائح الحكومية هي الأسباب الرئيسية لوجود الاقتصاد الخفي.

(ب) يتم استخدام النقد فقط لإجراء المعاملات في الاقتصاد الخفي .

(ج) تتأثر نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب ، C / D ، فقط بالتغيرات في الضرائب واللوائح .

نظرًا لأنه كان ينبغي أن تسود النسبة C / D لتلك الفترة (1976-1973) باستثناء التغييرات في مستوى الضرائب واللوائح ، وارتباط كل زيادة في C / D ارتباطًا مباشرًا بالعملة الإضافية المستخدمة في الاقتصاد الخفي. تفترض الطريقة أن سرعة دخل الدوران تساوي الاقتصاد الرسمي والخفي ، وبالتالي حجم القطاع الخفي هو أضعاف العملة الإضافية .وقد انتقد (Tanzi,1999,) تلك الطريقة لاعتمادها على فروض لا يمكن قبولها لذا قام بتعديل المنهاج السابق ونجح في تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الولايات المتحدة الامريكية للفترة (1929-1980) للوصول الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي .

وقد استقر راي الباحثين على استخدام طريقة الطلب على العملة وذلك للاسباب الاتية :

- ✓ تعد من اشهر الطرق التي تم استخدامها في العديد من دول العالم .
- ✓ توفر السلاسل الزمنية لبيانات المتغيرات المراد تطبيقها .

4. الجانب التطبيقي

لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق خلال الفترة (2004-2016) تم اختبار فرضية البحث الاتية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات (نسبة الضرائب بدون المقاصة الى الناتج القومي ، التضخم، نصيب الفرد من الناتج القومي) ونسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي الى عرض النقد بالمعنى الواسع تم بناء النموذج وفق المعادلة 1 الاتية:

$$\ln\left(\frac{CC}{M_2}\right) = \beta_0 + \beta_1 * \ln\left(1 + \frac{T}{Y}\right) + \beta_2 * \ln(M_2) + \beta_3 * \ln(\text{GNI}) + \beta_4 * \ln(\text{ci})$$

حيث ان **المتغير التابع** :

$(CC/M2)$ نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي الى عرض النقد بالمعنى الواسع

المتغيرات المستقلة:

(T/Y) نسبة الضريبة (بدون المقاصة) الى الناتج القومي

(M2) عرض النقد بالمعنى الواسع

(GNI) نصيب الفرد من الناتج القومي

(ci) التضخم

1.4 .الية عمل النموذج :

بافتراض ان التهرب الضريبي هو العامل الرئيسي للاقتصاد الخفي

اولا: يتم وضع تقديرين للنقود خارج النظام المصرفي CC

التقدير الاول : حينما لا يكون المتغير الضريبي يساوي صفر

التقدير الثاني : حينما يكون المتغير الضريبي يساوي صفر

ثانيا: ايجاد الفرق بين التقديرين (هذا يعني المقارنة بين النقود المتداولة خارج النظام المصرفي بوجود ضرائب والنقود المتداولة بافتراض عدم وجود الضرائب والفرق هنا يعتبر النقود غير المشروعة والتي لم تكن لتطلب لولا وجود الضرائب .

ثالثا: ايجاد قيمة الدخل الخفي ونحصل عليه من خلال حاصل ضرب النقود غير المشروعة في سرعة دوران النقود ، اعتماد على فرضية مفادها ان سرعة النقود متساو في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي حيث ان سرعة دوران النقود تساوي اجمالي الناتج القومي مقسوم على كمية عرض النقد بمعناه الواسع M2

رابعا: ايجاد نسبة الاقتصاد الخفي الى الاقتصاد الرسمي ، وذلك من خلال قسمة الدخل الخفي على الاقتصاد الرسمي وتحويلها الى نسبة مئوية بضرب حاصلة القسمة في 100

فتكون معادلة الانحدار المقدرة في المعادلة 2 على النحو التالي :

$$\ln\left(\frac{CC}{M_2}\right) = 0 + 13158 * \ln\left(1 + \frac{T}{Y}\right) - 189 * \ln(M_2) + 6 * \ln(\text{ppp}) + 18 * \ln(\text{ci})$$

بالاعتماد على المعادلة السابقة سيتم ايجاد تقديرين لمتغير النقود خارج النظام المصرفي ، التقدير الاول عندما يكون متغير الضريبة على حاله والتقدير الثاني عندما يكون متغير الضريبة مساوي للصفر ، ويكون الفرق بين التقديرين هو النقود غير المشروعة ويتم ضربها في سرعة تداول النقود بافتراض تساويها في الاقتصاد الرسمي والخفي وبالتالي نحصل على الاقتصاد الخفي .

المتغير التابع :

CC/M2 نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي الى عرض النقد بمعناه الواسع

المتغيرات المستقلة:

T/Y نسبة الضريبة بدون مقاصة الى الناتج المحلي الاجمالي

M2 النقود المتداولة خارج النظام المصرفي

PPP الدخل القومي

ci التضخم

جدول1. يوضح تقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق خلال الفترة (2004-2016)

السنوات	النقود السائلة	Tax ≠ 0	Tax = 0	سرعة	الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد	النسبة المئوية

	CC			دوران النقد		الخفي	%
2004	14.3600	-1.2599	-2.0767	3.33	53.3100	13.6711	25.6445
2005	14.8900	-1.8479	-2.0942	4.14	74.6200	18.5473	24.8557
2006	19.9200	-1.8399	-2.3424	4.74	96.9000	20.684	21.3457
2007	27.3100	-1.8358	-2.6040	3.94	113.3300	16.767	14.7949
2008	36.9300	-1.8393	-2.8381	4.25	165.4200	17.7286	10.7173
2009	45.4380	-1.8162	-3.0156	2.87	134.2600	11.7616	8.7603
2010	60.3960	-1.8236	-3.2513	2.68	163.9300	10.7922	6.5834
2011	72.2000	-1.2399	-3.3900	2.92	217.0900	10.5101	4.8413
2012	77.1900	-1.8560	-3.4841	3.26	225.4500	12.9597	5.7484
2013	89.5100	-2.2016	-3.7056	2.99	272.3400	12.2126	4.4843
2014	92.9900	-2.2164	-3.6607	2.78	272.3200	11.4075	4.189
2015	84.5300	-2.3242	-3.5172	2.26	205.6700	9.4714	4.6051
2016	90.470	-2.2395	-3.5841	2.25	205.1700	9.3036	4.5346

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج matlab

4. تحليل النتائج.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تحليل البيانات في ضوء اسلوب تحليل الانحدار تم التوصل الى الاتي :

لدراسة العلاقة بين الاقتصاد الخفي informal و مؤشرات الاقتصاد الرسمي مجتمعة و المتمثلة بـ (نسبة الضريبة / الناتج القومي tx/GNP، معدل التضخم ci ، نصيب الفرد من الناتج القومي GNI، الناتج القومي GNP) فقد نتج عنه العلاقة الخطية الاتية:

informal = 30.8 -0.000001 tx/GNP - 0.033 ci - 0.00121 GNI + 0.0048 GNP

S = 31474 R-Sq = 84.0%

تشير نتائج تحليل الانحدار الى وجود تأثير معنوي لمتغيرات الاقتصاد الرسمي مجتمعة في الاقتصاد الخفي وتدعمه قيمة F المحسوبة البالغة (6.04) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3) عند مستوى معنوية (0.05) وبلغ معامل التحديد R (84.0%) ، وبلغت t المحسوبة (5) وهي اعلى من t الجدولية البالغة (1.77) الذي يدل على ان التباين في الاقتصاد الخفي تفسره مجموعة مجتمعة من عوامل الاقتصاد الرسمي والمتمثلة بـ ،

فيما يلي شرح لكل متغير من متغيرات الاقتصاد الرسمي في الاقتصاد الخفي :

اولا: توجد تأثير معنوي ضعيف بين العبئ الضريبي و الاقتصاد الخفي

$$\textbf{informal} = 15.0 - 0.000001\ \textbf{tx/GNP}$$

اذ يفسر tax (1.2%) من التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الخفي وهذا قد يدل الى انه لا يوجد عبئ ضريبي يذكر على الافراد والشركات ، كما بلغت t المحسوبة (7.99) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.7) فان زيادة المتغير tx/GNP وحدة واحدة يؤدي الى تغير الاقتصاد الخفي بمقدار (0.000001-). وقد يكون سبب تدني العبئ الضريبي على الاقتصاد الخفي بسبب انخفاض قيمة الضرائب التي تقوم الحكومة بجبايتها وكثرة الاعفاءات الضريبية التي تقدمها الحكومة .

ثانيا: توجد تأثير معنوي بين متغير التضخم (ci) والاقتصاد الخفي تدعمه قيمة F المحسوبة البالغة (2.02) والتي هي مساوي لـ F الجدولية البالغة (2.02) ومن خلال متابعة قيمة معاملات B تبين ان قيمة t المحسوبة بلغت (5.79) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.7) وبلغ معامل التحديد R2 (15.5%) الذي يفسر التغير في الاقتصاد الخفي بمعنى ان متغير التضخم من العوامل ذات التأثير الضعيف على الاقتصاد الخفي ، اذ ان زيادة المتغير ci وحدة واحدة يؤدي الى تغير الاقتصاد الخفي بمقدار (0.0743-) . وقد يكون ذلك نتيجة ان السبب الحقيقي للتضخم في العراق هو ضعف الثقة بالدينار العراقي في المستقبل وسيادة التوقع بارتفاع مستويات الأسعار في المستقبل وتوقع استمرار تدهورها مما دفع الافراد الى عدم الاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة منها وهكذا مما أدى الى ضعف تأثيره على الاقتصاد الخفي.

$$\textbf{informal} = 11.8 - 0.0743\ \textbf{ci}$$

ثالثا: يوجد تأثير معنوي موجب بين متغير نصيب الفرد من الناتج القومي (GNI) والاقتصاد الخفي تدعمه قيمة F المحسوبة والبالغة (11.96) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.02) وعند مستوى معنوية (0.05) وتدل قيمة معامل التحديد R2 البالغة (52.1%) على ان التباين في الاقتصاد الخفي يفسره متغير GNI و بلغت t المحسوبة (9.21) وهي اكبر من t الجدولية البالغة (1.7) .

informal = 27.9 – 0.00104 GNI

رابعا: يوجد تأثير معنوي موجب بين متغير الناتج القومي (GNP)والاقتصاد الخفي من خلال معادلة تحليل الانحدار التالية:

informal = 19.9 – 0.0346 GNP

يتبين انه كلما زادة الناتج القومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى نقصان الاقتصاد الخفي بمقدار (0.0436-) ويتضح من قيمة معامل التحديد R2 ان المتغير GNP يفسر (40.9%) من التغيرات الحاصلة في informal ويتضح ذلك عند مقارنة t المحسوبة البالغة (9.21) مع قيمتها الجدولية البالغة (1.7) عند مستوى معنوية (0.05) .

5. الخاتمة.

1.5. الاستنتاجات

1- قامت الباحثة باستخدام نموذج Tanzi للطلب على العملة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في العراق وباستخدام برنامج matlab وللفترة (2004-2016) تبين من الجدول (1) ان نسبة الاقتصاد الخفي كانت مرتفعة في السنوات الاولى خلال فترة البحث واخذت تتناقص في السنوات الاخيرة . اذ تراوحت تقديراته ما بين (26%- 4%) من الناتج القومي وفي المتوسط بلغ حجمه (13.524) مليون دينار او ما نسبته (10.85%) سنويا. وقد يعزى سبب ذلك الى المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل.

2. سجل العام 2006 اكبر حجم للاقتصاد الخفي ، حيث بلغ حجمه (18.54) مليون دينار، فيما سجل العام اكبر نسبة للاقتصاد الخفي ، حيث بلغت النسبة (25.64%) من الناتج القومي

3. سجل العام 2016 اقل حجم للاقتصاد الخفي ، حيث بلغ حجمه (9.30) ، فيما سجل العام 2014 اقل نسبه للاقتصاد الخفي ، حيث بلغت النسبة (4.18%) من الناتج القومي.

4. لوحظ ارتفاع كبير في حجم الاقتصاد الخفي في العام 2005 عن العام الذي سبقه ، حيث ارتفعت بمقدار (35.66%) ويعزى السبب في ذلك الى التدهور السياسي والامني الذي ادى الى تطور الاقتصاد الخفي في العراق.

5. اظهرت نتائج معادلة تحليل الانحدار الخطي ان عوامل الاقتصاد الرسمي مجتمعة ذات تأثير معنوي على الاقتصاد الخفي .

2.5. المقترحات

1. ضرورة اخذ ظاهرة الاقتصاد الخفي على محمل الجد من الدولة ببناء قاعدة اقتصادية قوية لمواجهة أي تقلبات سياسية او اقتصادية مما له اثر في حجم الاقتصاد الخفي .

2. وجوب تكثيف الدراسات البحثية من قبل المختصين اذ يلاحظ ندرة البحوث التي تناولت حجم الاقتصاد الخفي في العراق.

3. اجراء المزيد من الابحاث حول حجم الاقتصاد الخفي باستخدام نماذج اخرى لتقديره ومعرفة العوامل التي تؤثر عليه واثاره.

4. ضرورة تعديل النظام الضريبي وبما يتناسب مع الواقع الاقتصادي العراقي .

قائمة المراجع.

المجلات

1. المأمون، علي عبد اللطيف جبر،(2015)، الاقتصاد الغير رسمي في مصر (أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء) ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة _جامعة الازهر، العدد الثالث عشر, مصر.ص506-615

2. النمروطي ،خليل احمد، و احمد محمود الاستاذ ، (2016)، تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على العملة : دراسة الحالة الفلسطينية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، مجلد 24، عدد 1. ص142-156

3. جواد ،عباس ناجي،و خليل اسماعيل عزيز، (2012)، تحليل العلاقة الدالية بين مستوى النزاهة وبين الاقتصاد الخفي على الصعيد العالمي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (2)، العدد (1).ص120-139
4. شيحان ، شهاب حمد ،(2003) ، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 5 ، العدد 10 ص1-25
5. مغنية، موسوس،(2018)، ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة ايرادات الخزينة العامة، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد (4) ،عدد (2). ص177-187
6. يحياوي، نسرين، (2016)، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب و النتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السادس، ديسمبر. ص291-307

الوثائق

1. تقارير البنك المركزي العراقي (2004-2016)
2. تقارير البنك الدولي (2004-2016)
3. تقارير صندوق النقد العربي (2004-2016)

رسائل واطاريح

1. عبد الكريم، وهراني، (2007)، الصناعات التقليدية والحرفية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي- دراسة حالة مدينة تلمسان، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
2. مرعي ، محمد ابراهيم عبدالله، (2018)، الاقتصاد الخفي في فلسطين-دراسة قياسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس ، فلسطين .
3. مسمش نجاة، (2018)،الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2014-1980 ، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر .
4. ملاك، قارة، (2010)، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال ،اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر .

Bibliography List

Books

1. Abel , Polese, & Colin, C., Williams, & Loan, A., Hordnic & Predrog , Bejakovic, (2017), The informal Economy in Global Perspective : varieties of Governance , Palgrave Macmillan. New York
2. Diego , Coletto , (2010), The informal economy and employment in Brazil , Latin America Modernization and Social changes , first ed, Palgrave Macmillan. New York

Journals

1. Friedrich , Schneider , and Dominik , H. Enste , (2000), Shadow Economies: Size, Causes,and Consequences, Journal of Economic Literature, Vol. XXXVIII.p.p77-114
2. Friedrich Schneider & Andreas Buehn,(2016), Estimating the Size of the Shadow Economy: Methods, Problems and Open Questions, research Institute to the future of work Institute for the Study of laboratory, Discussion Paper No. 9820.
3. Johanna , D'Hernoncourta , and, Pierre-Guillaume Méon, (2012), The not so dark side of trust: Does trust increase the size of the shadow Economy, Journal of Economic Behavior & Organization, Elsevier.p.p97-121
4. Igor Vinnychuk & Serhii Ziukov, (2013), Shadow Economy in Ukraine: Modelling and Analysis, Business System and Economics Vol. 3 (2).p.p141-151
5. Tanzi, V., (1999), Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy. The Economic Journal, 109(456).p.p338-347
6. Axel Dreher and Friedrich Schneider, (2010), Corruption and the shadow economy: an empirical analysis, Public Choice. Available online https://link.springer.com p.p215-238